



التأويل صورهِ وقراءتُهُ  
دراسة لغوية من خلال

سُورَةُ النَّحْلِ

أ.د. إبراهيم إبراهيم بركات

سُورَةُ النَّحْلِ

**التأويل صورة ، وقرائنه  
دراسة لغوية  
من خلال سورة « النحل »**

**الأستاذ الدكتور**

**إبراهيم إبراهيم بركات**

**ألقى بالمؤتمر الدولي الثاني**

**«الاستشراق والدراسات العربية والإسلامية»**

**جامعة المنيا . ٢٠٠٦م**



### المقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وتابعيه إلى يوم الدين .

فهذا البحثُ : «التأويل» : صورته ، وقرائنه ، دراسة لغوية من خلال سورة «النحل» ، يهدف إلى تحديد التأويل لغويا واصطلاحيا ، مع التركيز على مدلوله لدى النحاة ؛ حيث إنهم قد عمدوا إليه في مواضع كثيرة من دراستهم ، كما يقصدُ إلى ذكر الدوافع التي تؤدي إلى اللجوء إلى التأويل ، مع الإشارة إلى كثير من وسائله .

ويتتبع البحثُ المواضع التي لجأوا إلى تأويلها في سورة النحل ، واستقرائها ، وتحليلها ، وبيان جوانب التأويل في كل موضع ، محاولاً جمع المواضع المشتركة لتكون صورة ، تذكر فيها القرائن التي توضحها وتبينها ، من خلال كل موضع .

ولا يمثل اختيار سورة النحل هدفاً معيناً ، وإنما هي جزءٌ من القرآن الكريم الذي أُريد به الدراسة الوصفية ، فالاستنتاجية .

وقد استخدمَ البحثُ المنهج الوصفي ، مستعيناً بالاستقراء ، والتحليل ، والاستنتاج مع ربط أجزاء البحث بعضها ببعض الآخر .



ويتوصل هذا البحثُ إلى مقترحِ بنوعين من التأويل ، كما يعمدُ إلى اقتراحِ قوانين للتأويل يجبُ أن تراعي ، وكلُّ مستقى من نتائج البحثِ التي أودعت في خاتمةٍ له ، هي خلاصتهُ وقد ضمت إلى جانب ذلك : أطرافَ التأويل ، وبيانَ العلاقةِ بينها ، ووجوبَ صحتها لفظيا ومعنويا .

ومنهُ نلاحظُ أن البحثَ قد تضمن: المصطلح، والدوافع إلى التأويل ، ثم دراسة صور التأويل وفرائضها ، وقد ضمت : التأويل المعجمي ، وتأويل مبني الكلمة ، والتأويل التركيبي ، والتأويل السياقي ، والتأويل الوظيفي للحرف ، والتأويل والقراءات . ثم خاتمة البحث .

وقد زواج البحث بين المصادر القرآنية، وبخاصة ما يهتم منها بالتحليل النحوي ، كالكشاف للزمخشري ، والبحر المحيط لأبي حيان ، والدر المصون للسمين البعلي ، وكتب التراث النحوي ، وعلى رأسها : كتابُ سيويوه ، والمقتضبُ للمبرد ، وشرحُ المفصل لابن يعيش ، إلى جانبِ المصادرِ والمراجعِ المثبتةِ في الهوامش ، وفي نهاية البحث .

والله أسألُ أن يجعلَ هذا العملَ خالصًا لوجهه الكريم ، ونقطةَ تحفيزٍ للباحثين والدارسين .

**إبراهيم إبراهيم بركات**



### المصطلح

التأويل - معجميا - يعني : الرجوع<sup>(١)</sup> ، والتفسيرَ والبيان<sup>(٢)</sup> ، والتدبيرَ والتقدير<sup>(٣)</sup> ، والإصلاحَ والجمع ، والتحري والطلب .

نتوسمُ في المدلولاتِ السابقةِ جميعها معنى الرجوع والعودِ إلى الأصلِ ، أو محاولة ذلك ، فالتأويلُ يهدفُ إلى إعادة الظاهرِ إلى ما يمكنُ أن يخفى ، وهو أصلُ الشيء ، ويتطلب هذا تدبرًا وتقديرًا ، وإصلاحًا وجمعًا ، وجمعًا وتحريًا ، ويحتاجُ أخيرًا إلى تفسير وبيان .

فكل المعاني السابقة تتضامنُ لتبرزَ معنى التأويل ، ووسائله .

### التأويلُ . نحويا . :

لم يتعرض النحاةُ الأوائلُ للتأويلِ - مصطلحًا له حدودُه - ولكنهم استخدموا مفهومه في معالجة الظواهر التي عرضت لهم ؛ فكانت مخالفةً للقواعد المطردة التي وضعوها ، وأثبتوها ، فكانوا يحاولون أن يفسروها أو يوضحوها ؛ ليصلوا بها إلى درجة الإصلاح فالصلاح ، وذلك بالاستعانة بمفهوم من معاني التأويل السابقة ، وكلها تكمنُ في إعادة الظاهر الذي يبدو مخالفًا إلى ما يمكنُ أن يخفى ، فيصلحُ به ، ويجعله متوافقًا .

(١) تهذيب اللغة ، ولسان العرب : مادة (أول) .

(٢) لسان العلاب ، والصحاح : مادة (أول) .

(٣) أساس البلاغة ، ولسان العرب : (أول) .



ونجد هذا المعنى مذكورًا عند أحد الباحثين في قوله : « هو صرفُ الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية ، تحتاج لتقدير وتدبير ، وأن النحاة قد قد أولوا الكلامَ وصرّفوه ؛ لكي يوافقَ قوانين النحوِ وأحكامه »<sup>(١)</sup> .

ولكن عمل النحاة لم يكن كذلك ، وإنما كان محاولةً منهم لتوفيق بين المنطوق وما يمكن أن يكون من معانٍ خفية مقصودة في التركيب ، سواءً أكان موضع التأويل يمكن أن نحصره في « إعادة الظاهر من التركيب إلى ما يمكن أن يخفي ؛ بهدف إزالة جوانب المخالفة أو الالتباس ، أو بيان جوانب دلالية أو تركيبية خفية » . والتأويل بمفهومه هذا يتداخل مع مصطلحاتٍ أخرى تدور في تحليل التركيب ، أو الجملة ، منها : التقدير ، والوجه الإعرابي ، والحمل على المعنى ... إلخ .

بادئ ذي بدءٍ يجب أن نشير إلى أن التأويل في الكلام إنما هو توافق بين الملفوظ به - بشكله النطقي ، أو توجيهه الإعرابي - وما يفهم منه من معنى متسق مع هذا التحليل اللفظي .

فالتأويل في كل جوانبه وشموله يتضمن كل هذه المصطلحات ، ويمكن أن نجعلها وسائل مساعدة على صحة التأويل ، فأنت عندما تُؤول تلجأ إلى استخدام طرقٍ كثيرة من أصول النحو ؛ كي توضح العلاقة بين التفسير اللفظي والمفهوم المعنوي ، بل إنك قد تلجأ إلى استخدام مفهومات العلوم الأخرى ؛ لذا فإن المؤول يستخدم كل هذه المصطلحات ، وكلها مباحةٌ وساحةٌ للتأويل ، كما أن التأويل يساعد على توضيحها .

(١) أصول النحو العربي ١٨٥ .



**العوامل التي تُلجئ إلى التأويل :**

**أولاً :** اضطراب العلاقات اللفظية والمعنوية بين العناصر اللفظية للجملة :

لاشك في أن العلاقة بين عناصر الجملة أو التركيب يجب أن تكون متسقةً ، وتكون هذه العلاقة إما كلية ؛ فيخضع لها كلُّ الكلمات ، وإما جزئيةً ؛ فتكون بين عنصرين أو أكثر .

إذا اضطربت هذه العلاقات ، أو تخالفت ؛ فإنه لا بد أن يلجأ إلى التأويل ؛ لمحاولة إصلاح الخط الدلالي واللفظي بين المضطربات ، أو المتخالفات .

ومن مواضع التخالف : العدد ، مخالفة الضمير لمرجعه في الجنس ، أو العقل ، الاسم ودلالته على عاقل أو غير عاقل (ما ومن) ، الفعل الماضي في سياق الاستقبال ، المصدر ودلالته على الذوات ، الموقع الإعرابي المتخالف لكلمة واحدة ، أو كلمتين في موقع واحد في سياقين متماثلين ، القراءات . أما التأويل في الدراسات النحوية بسبب المخالفة فمواضعه عديدة ، ويُزكّيه الخلاف بين المدارس النحوية المتعددة .

وعندما لا يستطيع التعليل والتأويل للمخالفة فإنه يلجأ إلى التبرير بالضرورة ، أو الشذوذ .

**ثانياً :** تعدد العلاقة بين جزء من أجزاء التركيب وسائر أجزاءه ، أي صحة علاقة عنصر ما ، أو جزء ما ، بعدة عناصر من التركيب أو أجزاء منه .



نحو : صحة العطف على أكثر من معطوف عليه ، مع اختلافِ الموقع الإعرابي لكل منها ، صحة علاقة الضمير العائد بأكثر من مرجع .....

**ثالثا :** صحة العلاقة الإعرابية الواحدة مع التصرفِ في الموقعِ الإعرابي للفظة الواحدة بالنظر إلى علاقتها بلفظةٍ أخرى ، أو علاقتها بأجزاء التركيب .

**رابعا :** تعدد معنى الحرف ، أو الأداة ذات الوظيفة النحوية ، وجواز أكثر من معنى له ، أو مدلول له ، مع سائر التركيب .

**خامسا :** تعدد المعنى المعجمي للفظة ، وصحة استخدام أكثر من معنى مع سائر أجزاء التركيب .

**سادسا :** عدم التوافق بين مبني اللفظ وما وضع له من دلالة في الجملة أو السياق .

**سابعا :** طبيعة مدلول الكلمة أنه غير نهائي ، فيصلح تأويله مرتبعا بعناصر لفظية عديدة في التركيب ، أو الجملة ، مثل كلمة (شيء) .

**ثامنا:** تأويل المعنى الذي يؤدي إلى تأول في الموقع الإعرابي . والعكس .

**تاسعا :** العلاقة اللفظية بين الفعل وما يتعدى إليه . (نزع الخافض) .

أما وسائل التأويل فقد ذكرها د. محمد عبد القادر هنادي ، وتنحصر في بحثه على<sup>(١)</sup> : التقدير ، التقديم ، التأخير ، الاعتراض ، الزيادة ، الحذف ، الإدغام ، الإتياع ، الشبيه ، التناسب ، الإشباع ، الحمل على المعنى ، التوهم .

(١) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ٣٩٥ ، ٣٩٩ .





**جوانب التأويل صورُه ، وقرائنُها :**

في هذا القسم من البحث - وهو أساسه - نعرض التأويل في جوانبه المخالفة ، ذات الصور المتعددة ، وفي كل صورة تتناثر قرائنها الدالة عليها ، والمفسرة لها ، وكل ذلك محدودٌ بحدود موضع الدراسة - سورة النحل - .

وقد ذكرنا أن التأويل إنما يكون في عنصر واحد من عناصر التركيب اللفظية ، أو أكثر ، بالنظر إلى عنصر آخر متسق مع السياق والتركيب ، أو أكثر ، هذا يدلنا على أن التأويل في التركيب والسياق يكون على درجات ، تختلف باختلاف مدى مساحة المؤول بسائر عناصر التركيب .

وتكون هذه الدرجات للتأويل جهات ، تختلف بين اللفظة والتركيب والدلالة .... إلخ ، وكل جهة يجعلها البحث صورة للتأويل ، محاولةً لكبح جموح مواضع التأويل من خلال حصرها وتجميعها في هذه الصور . وتتعدد مواضع التأويل التي جعلها البحث قرائن لصوره تعددًا ، والمكونة لجوانبه المختلفة ، والتي يمكن حصرها وتركيزها في ست صور ، هي :

- التأويل ومبني الكلمة . (التأويل الصرفي) .

- التأويل والتركيب .

- التأويل المعجمي .

- التأويل الوظيفي للحرف .



- التأويلُ والسياق .

التأويلُ والقراءات .

وعلينا أن نعترف بأن الفصلَ بين الصورِ السابقة لا يكادُ يكونُ حاسماً ؛ بل إن هناك تداخلاً بينها حين معالجةِ القرائن ، فقد يعالجُ موضعٌ في مبنئ الكلمة ؛ لكن يستخدمُ في معالجته جانبٌ آخر أو أكثر ، وما التقسيمُ السابقُ إلا محاولةٌ لحصرِ معالجةِ مواضعِ التأويلِ في سورة (النحل) ؛ كي يمكن معالجتها في صورٍ محدودةٍ .

ونفصلُ القولَ والقرائنَ والصورَ في الجوانبِ اللغوية ، ملتزمين بحدودِ الدراسة .

### أولاً : التأويلُ ومبنى الكلمة :

قد يحدثُ التأويلُ للمواءمة بين مفهومِ مبنى الكلمة والعناصر اللفظية الأخرى للسياق .

فقد يؤولُ مبنى الكلمة لصلاحيته لعدةِ جهاتٍ معنوية صرفية ، وقد يؤول لانعدام هذه الصلاحية .

وقد يُطوَّعُ مدلولُ المبنى ليتلاءمَ مع السياق ، أو لمواءمة الأحداثِ الجارية له .

وقد يكونُ التأويلُ لكي تكون الكلمةُ صالحَةً لتضمين ما ارتبطتُ به .

وقد يكونُ بسبب محاولة التوفيقِ بين المبنى المذكور المرتبط بمبنى آخر في الجملة ، مع صحة المواءمة في المدلولِ المقترح ، وذلك من طريق :



تحوير المبنى ، التضمين ، أو الحذف ، أو هما معا .

### أ - تأويل صاحب الحال تبعاً لصحة السياق وتأويل مبنى الكلمة :

في قوله تعالى : ﴿ فَأَسْأَلُكَ سُبُلَ رَبِّكَ ذُلًّا ﴾ [النحل: ٦٩] .

نجد فيه أن (ذُلًّا) جمع (ذلول) ، وهي : من الطاعة والانقياد ، أو السهل ، أو الممهّد<sup>(١)</sup> ... ، وذلًّا في موقعها حال منصوبة ، لكن صاحبها يمكن أن يؤول تبعاً لمعنى السياق وتأويل مبنى الكلمة على وجهين :

**أولهما :** وزن (ذُلُّ) هو (فُعْل) ، جمع (فُعُول) ، بمعنى (فاعل) ، فذُلُّ جمع (ذُلُول) بمعنى (ذال) . اسم فاعل ، وبذلك يكون صاحب الحال ضمير المخاطبة الفاعل في (اسلكي) ، ويكون المعنى من الطاعة والانقياد ، أي تسلك النحل مطيعة منقاداً .

**والآخر :** أن يكون (ذُلُّ) جمعاً لـ (ذليل) ، على مثال (فَعِيل) بمعنى مفعول ، فهو اسم مفعول بمعنى مذلول ، مثل (جُدُد) جمع (جد) بمعنى (مجدود) ، اسم مفعول . ويكون صاحب الحال (سبلا) ، ويكون المعنى من السهل والانقياد ، أو الممهّد ، فالسبل مذلولة منقادة للنحل ، أو كما يقال : ذَلَّتْ له القوافي ، فهي ذلول ، فكأن السبل ذَلَّتْ للنحل بأمر الله - تعالى - ، فهي ذُلُّ لها ، وتكون اسم فاعل . أو : الطرُق ممهدة للنحل ، فتكون اسم مفعول .

### ب - تأويل ماهية المدلول لتناسب الدالة من خلال السياق :

قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ [النحل: ١٧] ، فيه الاسم

(١) ينظر : لسان العرب ، والقاموس المحيط : (ذلل) .



الموصول (مَنْ) الثاني ، من قوله (مَنْ لا يخلق) ، دالٌّ على العاقل ، لكنه أطلق على جميع ما عُبِدَ من دون الله ، وكثيرٌ منهم أصنام غيرُ عاقلة ، ويؤول ذلك بما يأتي :

- اعتقاد المشركين أن هذه الأصنام تضر ، وتنفع ، وتتقبل القرابين ، فصيّروها ، وهي غيرُ عاقلة ، مجرى أولى العلم والعقل .

- أو للمشاكلة بين هؤلاء ومَنْ يخلق ، وفيه تأويلاتٌ أخرى<sup>(١)</sup> ، أهمها : تغليب مَنْ يعقل على ما لا يعقل ، والعاقل يغلب على غيره .

ج- التوفيق بين بنية اللفظ والسياق من خلال التأويل :

في قوله - تعالى - : ﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ [النحل: ١] <sup>(٢)</sup> ؛ نجد أن الفعل (أتى) ماض ، وهذه البنية لا تتفق مع السياق ، إذ المرادُ به يومُ القيامة ، فلا يتم التوافق بين البنية والسياق ، حيثُ التعارضُ بين الزمنِ الماضي في (أتى) والمستقبلِ في أمرِ الله - تعالى - بيومِ القيامة ؛ ولذلك فإن فيه تأويلين :

**أولهما** : أنه ماضٍ لفظاً ومستقبلٌ معنى ، وإنما جاء في بنية الماضي ليكون في صورة ما وقع وانقضى تحقيقاً ، وصدقاً لما أخبر به ، وهذا يتلاءم مع علمِ الله - سبحانه وتعالى - وقدرته من قبيل تأكيد وقوع الحدث .

**والآخر** : أنه ماضٍ لفظاً ومعنى ، والمرادُ به مقدماتُ هذا اليومِ وأوائله<sup>(٣)</sup> ، وهو نصرُ رسوله - ﷺ - فكان ذلك توافقاً مع الأحداثِ التي جرت ،

(٣) الدر المصون ٤ - ٣١١ .

(٢، ١) يرجع إلى : الدر المصون ٤ - ٣١٩ .



ويكون ذلك خارجاً من نطاق التأويل .

#### د - تأويل المصدر مع صحة السياق ليتضمن ما ارتبط به :

المصدر - وهو اسم جامد ، سواء أكان أصل المشتقات أم غير ذلك ، يكون مجالا للتأويل الواسع في التركيب ؛ حيث يتطلب السياق ذلك ، كما أن قوانين التركيب - وهي منطقية معقولة - تتطلب ذلك .

ففي قوله - تعالى - : ﴿ فَهَوَيْنِيقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ﴾ [النحل: ٧٥] ، يؤول

المصدران (سرا وجهرا) إعرابيا على نحوين :

أولهما : أن ينصبا على المصدرية ، أو النيابة عن المفعول المطلق ، ويكون

التقدير : إنفاق سِرًّا وجهر .

والآخر : أن يكونا مصدرين واقعيين موقع الحال ، أو مؤولين بالمشتق ،

والتقدير : .... سارًّا وجاهرا . ولنا في وقوع المصدر حالاً رأي .

والذي أجاز هذا التأويل صحة مدلولات بعض عناصر التركيب مع

كل تأويل ، فمبنى الفعل يتلاءم مع التأويل الأول ، حيث إن الفعل

يتضمن في مبناه المصدر ، وهو ما يتلاءم مع المصدرية المذكورة .

أما في التأويل الثاني فقد طُوِّع مبنى المصدر ليتلاءم مع الفاعل ، وهو

اسم ، يجب أن يتضمن في صفته الواقعة حالاً ، وهذا أدى إلى تأويل

المصدر بالمشتق .

فكل من التأويلين يتضمن صاحبه الذي ارتبط به .



والتأويل ينحرف قليلاً عن التأويل السابق في قوله - تعالى - : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَيِّدًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩] .

حيث يؤول الموقع الإعرابي للمصدر المنصوب (تبيانا) في هذا السياق على وجهين :

**أولهما :** أن يكون مصدرًا واقعًا موقع الحال ، أو أنها حال مؤولة بالمشتق - كما ذكر في سابقه - ، ويكون التقدير ، .. مُبَيِّنًا لكل شيء .

**أما الآخر :** فإنه يكون مفعولاً لأجله ، حيث يتطلب السياق ذلك ، والتقدير : نزلنا .. لنبين كل شيء . وتتوافر في هذا المصدر في موقعه من التركيب شروط نصب المفعول السببي .

وكل من التأويلين يتضامن مع ما ارتبط به ، حيث ارتباط المصدر في التأويل الأول باسم (الكتاب) ، في حال بيان هيئة له ، فكان تحوير المبنى لیتضمن الاسم ، حيث يؤول بصفة مشتقة .

أما في التأويل الثاني فإن كل شروط التركيب متوافرة ، والعلاقة المعنوية المتمثلة في السببية - أو التعليلية - معقولة وموائمة للسياق .

وفي قوله تعالى : ﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾ [النحل: ٤١] ، نتلمس في الاسم المنصوب (حسنة) في هذه الجملة معنى المصدرية على تأويلين :

**أولهما :** أن يكون التقدير : لنحسن إليهم في الدنيا حسنة ، وبذلك يكون (حسنة) مصدرًا ملاقيا لعامله (نبوي) في المعنى ، فينصب على المصدر الملاقيا لعامله .



**والآخر :** أن يكون التقديرُ : ... مباءةً حسنةً ، ثم حُذِفَ (مباءة) ، ونابَ عنه صفتُهُ ، فينصب (حسنة) على أنها نائبٌ عن المفعولِ المطلق ، حيث إنها صفةٌ لمصدرٍ محذوف .

وفي التركيب تأويلٌ آخر ، تقديره : لَنُعْطِيَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا مَنْزِلَةً حَسَنَةً ، فيتضمنُ الفعلُ (نبوء) معنى الإعطاء ، وهو ينصبُ مفعولين : أولهما : ضميرُ الغائبين (هم) ، والآخر : يكون محذوفاً نابَ عنه صفتُهُ (حسنة) ، فتنصب على أنها مفعولٌ ثانٍ دون أن تكون صفةً لمحذوفٍ نابَ منابه .

تلحظ أن التأويلَ كان بسببِ محاولةِ المواءمةِ بين مبنى الكلمتين : نبوء ، وحسنة ، مع تلاقي معنى ما أولُ إليه كلُّ منهما إلى الآخر . فأدى ذلك إلى : تضمينِ الفعلِ معنى آخر في التأويلِ الأولِ ، والجمعُ بين التضمينِ وتقديرِ محذوفٍ قبلَ الصفةِ المرتبطةِ بالعناصرِ اللفظيةِ في التأويلِ الثالث .

أما في التقديرِ الثاني فكان التأويلُ عن طريقِ تقديرِ محذوفٍ من لفظِ الفعلِ ، فيتواءمَ ، ويصح التركيب والارتباطُ المعنوي .

هـ - قد يكونُ التأويلُ بسببِ طبيعةِ مدلولِ (شيء) ، حيثُ صحُّ وقوعه على كل ماهيةٍ أو مدلولٍ ، وحينئذٍ تؤوّلُ معنويًا وإعرابيا حسب السياق التي ذكرت فيه ، أو بحسبِ علاقتها بالعناصرِ اللفظيةِ في الجملة .

من ذلك قوله - تعالى - : ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل] ٧٣ . حيث يؤوّلُ معنى (شيء) في التركيب ، وبالتالي يؤوّلُ موقعها الإعرابي ، على النحو الآتي :



- أن يقدرَ السياقُ ، لا يملك لهم ملكا ، أي شيئا من الملك ، وعليه فإنه يكون منصوبا على المصدرية ، أو : نيابةً عن المفعولِ المطلق .

- أن يكون التقديرُ : لا يملك لهم شيئا ، فيكون منصوبا على أنه بدلٌ من رزق .

- أن ينصب (شيئا) بـ (رزقا) على أنه اسمٌ مصدر ، عند من يُعملُ اسمَ المصدر ، أو على أنه مصدرٌ ، عند من يجعله مصدرًا .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ [النحل: ٧٨] ، يؤول معنى (شيئا) وإعرابه على وجهين :

- أن يكون التقديرُ : لا تعلمون شيئا من العلم ، فيكون منصوبا على المصدرية .

- أو يكون : لا تعلمون أخبارا أو غيبا أو ... ، فيكون (شيئا) مفعولا به .

### ثانيا : التأويل والتركيب :

تختلف صورُ التأويلِ في التركيب ، حيث يقصد به الجملة ، سواء أكانت تامة أم متعلقة ، وقد يكون التأويلُ التركيبي في جزءٍ من أجزائه ، أو جانب من جوانبه ، ويؤثر ذلك في جوانب أخرى من التركيب ، حيث التركيبُ بكل عناصره اللفظية كلُّ متكاملٌ ، يُؤثرُ كلُّ عنصرٍ في سائرِ العناصر .

ومن صورِ التأويلِ في التركيبِ أو جزءٍ منه مرتبط بسائرِ أجزائه :

- التأويل في الموقعِ الإعرابي لعنصر لفظي طبقا لتأويل ما عطف عليه ،





أو لتقدير محذوفٍ، أو لتأويلٍ ما عطف عليه، أو لتقدير محذوفٍ، أو لتأويل المعنى ، واحتماله ذلك .

- التأويل بإسقاطِ الخافض .

- التأويل للتوفيق بين المتخالفين عددًا .

- وتأويل التركيب بين الخبر والاستفهام .

#### أ - التأويل في الموقع الإعرابي :

يتخذ التأويل في الموقع صورًا تختلف باختلاف العلاقة الصحيحة - معنويًا ولفظيًا - لجزء من أجزائه بسائر الأجزاء الأخرى .

ويمكن أن نستنتج بعض هذه الصور من خلال سورة النحل في القسم الآتي من هذا البحث :

١ - تأويل الموقع الإعرابي طبقًا لتأويل ما عطف عليه .

- قوله تعالى : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل] . نجد فيه أن (هدى) و(بشرى) قد سبقتا بالواو ، ويؤول موقعها الإعرابي تبعًا لصحة ربطها بما سبقها باحتساب هذه الواو ، حيث يكونان :

- في موضع نصبٍ ، بالعطف على محل (ليثبت) ، فيكونان مفعولين له .

والتقدير : نزله روح القدس تثبيتًا وهدى وبشرى .....

- في موضع جر ، بالعطف على المصدر المؤول (أن يثبت) ، ويكون



التقديرُ : ... لتثبيت وهداية وتبشير ... (١) .

- وقدرهما أبو البقاء خبرًا لمبتدأ محذوف ، والتقديرُ : وهو هدى وبشرى ... ، والجملة في محل نصب ، حال (٢) .

- لكنني أرى أنه يجوز أن ينصب بالعطف على موضع شبه الجملة (بالحق) ، وهي حال ، فيكونان مصدرين واقعين موقع الحال ، ويكون التقديرُ ... ملتبسًا بالحق وهاديًا ومبشرًا .

## ٢ - تأويل الموقع الإعرابي لما له علامة إعرابية واحدة :

- في قوله تعالى : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [النحل: ٨] .

نجد أن (زينة) منصوبة ، ويؤول نصبها إلى عدة أوجه :

- المصدرية لفعل محذوف ، والتقدير : وتترينون زينة .

- الحالية : حيث إنه مصدرٌ أُقيم مقام الحال ، وصاحبها الضميرُ المفعولُ في (خَلَقَهَا) ، والتقدير : خلقها زينةً لكم ، أو الضمير المفعول في (لتركبوها) ، والتقدير : ولتركبوها زينةً (٣) .

- المفعولية : والفعلُ محذوفٌ ، تقديرُه : (خلق) عند الزمخشري (٤) ، والتقدير : وخلقها زينةً ، وتقديرُه (جعل) عند ابن عطية (٥) ، والتقدير : وجعلها زينةً .

(٢) ينظر : الدر المصون ٤ - ٣٥٨ .

(٤) ينظر : الكشاف ٢ - ٥٢٠ .

(١) ينظر البحر المحيط ٥ - ٥٣٦ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٤ - ٣١٤ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز ٨ - ٣٧٤ .



- أنه مفعول لأجله، أي: أنه معطوف على موضع (لتركبوها) ، ونصب (زينة) لتوافر شروط نصبه ، حيث إنه : مصدرٌ قلبي اتفق مع عامله في الزمن والفاعلية ، وليس من لفظه ، لكن (الركوب) لم ينصب للاختلاف مع عامله في الفاعلية، حيث الخالق هو الله تعالى، والراكبون هم المخلوقون. ومثل ذلك قوله : ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي أَخْتَلَفُوا فِيهِ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النحل: ٦٤] ، حيث التبيين يختلف مع الإنزال في الفاعلية ، ففاعل التبيين هو الرسول - ﷺ - ، وفاعل الإنزال هو الله تعالى ، فلم يكن (لتبيين) مصدرًا منصوبًا ، وكان (هدى ورحمة) مصدرين منصوبين ، ويمكن أن نتأول فيهما الأوجه الإعرابية السابقة .

- أما في قوله تعالى - : ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾ [النحل: ٥] .

فإن (الأنعام) فيه منصوبٌ ، ويؤول النصبُ إلى تأويلين :

**أولهما:** أن ينصبَ على الاشتغالِ ، فيقدرُ فعلٌ محذوفٌ من الفعل الموجود ، والتقديرُ : خلق الأنعام ... ، ويكون الأنعام مفعولًا به لفعلٍ محذوف ، وتتوافرُ فيها كل شروط الاشتغال .

**والآخر:** أن ينصب بالعطف على (الإنسان) في قوله تعالى - : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ ﴾ [النحل: ٤] .

- ومثل ذلك في توجيه العلامة الإعرابية المذكورة طبقًا لتأويل الموقع الإعرابي قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾ [النحل: ٣٨] ، حيث يؤول نصبُ (وعدًّا) و (حقًا) إلى :



- أن يكون كلُّ منها مصدرًا مؤكَّدًا لفعله المحذوف ، والتقديرُ : وعد و عدا ، وحق حقا .

- أن يكونَ (وعدا) مصدرًا مؤكَّدًا لفعله المحذوفِ ، لكن (حقا) يكونُ نعتًا له .

### ٣ - تأويلُ الموقعِ الإعرابي حسب تأويلِ المعنى :

- قوله تعالى : ﴿ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلًّا ﴾ [النحل: ٦٩] ، فيه (سبل) منصوبةٌ، لكنها بالنظرِ إلى الفعلِ (اسلك) يؤوُلُ نصبُها إلى تأويلين :

**أولهما :** على الظرفية ، ويكونُ التقديرُ : اسلكي ما أكلتِ في سُبُلِ رَبِّكِ ، أي : في مسالكه التي يحيلُ فيها بقدرته النورَ ونحوه عسلًا<sup>(١)</sup> ، ذلك لأنَّ السُّبُلَ وهي الطرق - فيها معنى الظرفية .

**والآخر :** على المفعولية ، والتقديرُ : اسلكي السُّبُلَ التي وهبكِ الله إياها في عملِ العسلِ .

ومنه قوله - تعالى - : ﴿ نَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا ﴾ [النحل: ٩٢] فيه (دخلاً) منصوبة ، لكن توجيهَ نصبها يمكنُ أن يؤوُلُ تبعاً لمعناها المؤوُلِ ، وذلك على وجهين :

**أولهما :** أن يكونَ الدخَلُ مقصودًا به الفسادُ والدغلُ ، فيكونُ مصدرًا ، وحينئذ يعرب مفعولًا لأجله ، والتقديرُ : تتخذون أيمانكم لتُفسدوا ما بينكم .

(١) ينظر : الدر المصون ٤ - ٣٤٦ .



**والآخر :** أن يُقصدُ بالدخَلِ الداخِلُ في الشيء ، وليس منه <sup>(١)</sup> ، فيكون مفعولاً به ثانياً .

### ب - التأويل بإسقاط الخافض :

قوله - تعالى - : ﴿ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَ ﴾ [النحل: ٦٢] .

يؤول المصدرُ المؤولُ من حيثُ السياقُ بما يأتي :

- أنه قد يكون بدلاً من الكذب ، حيث يكون كذبهم متمثلاً في أن لهم الحُسنى ، فيجوزُ وضعُ كلِّ منهما موضعَ الآخر .

- أنه قد ينصب على نزع الخافض ، أو يجر باعتباره مقدرًا موجودًا ، أي : بأن لهم الحسنى ...

### ج - التأويل للتوفيق بين المتخالفين :

قد يلجأ إلى التأويل للتوفيق بين المتخالفين في العدد ، وهما عائدان إلى مرجع واحد ، ففي قوله - تعالى - : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً ۚ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [النحل: ١٧] .

نجد أن اسم الشرط أو الاسم الموصول المبتدأ (من) هو محور الحديث ، والضمائر التي عادت عليه ؛ وهي : الضمير المستتر (هو) فاعل عمل ، هو مؤمن ، الضمير المتصل (هاء الغائب) في (لنحيينه) كلها مفردة ، ولكن الضمائر التي عادت عليه بعد ذلك جاءت دالة على الجمع ، وهي : ضمير

(١) ينظر : لسان العرب ، القاموس المحيط : (دخل) .



الغائبين (هم) في لنجزينهم ، وفي أجرهم ، وواو الجماعة في (كانوا ، يعملون) ، ويؤولُ ذلك بأن الضمائر التي جاءت مفردة راعت لفظ (من) ، وهو الأفراد ، أما التي جاءت مجموعة فقد راعت معنى (من) ، وهو الجمع .

لكنه يلاحظ أن الضمائر التي ذكرت مفردة كانت أثناء الحديث عن الحياة الدنيا ، وتتضمن معاني العمل الصالح ، والإيمان ، والحياة الطيبة ، وعندما كان الحديث عن المرجع في الآخرة استخدم ضمائر الجمع ، وذلك من خلال معاني الجزاء والأجر وما ارتبط بهما من العمل في الدنيا .

ومثل التأويل للتوفيق بين المتخالفين عددًا يبدو في قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾ [النحل: ٨٠] ، حيث (بيوت) جمع ، ولكن ما ارتبط به من معنى مخبر به عنه مفرد ، وهو (سكن) ، ويؤول ذلك على وجهين<sup>(١)</sup> :

**أولهما** : أن (سكنا) بمعنى ما يسكنون فيه ، قاله أبو البقاء<sup>(٢)</sup> ، فكان مفردًا باعتبار اللفظ .

**والآخر** : أنه في الأصل مصدرٌ ، وإليه ذهب ابن عطية<sup>(٣)</sup> ولذلك وُحِدَ ، ومنع ذلك أبو حيان<sup>(٤)</sup> وقد احتج إلى مثل هذا التأويل في قوله - تعالى - : ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِمَّا رَزَقْنَا

(١) ينظر : الدر المصون ٤ - ٣٥١ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢ - ٨٠٤ .

(٣) ينظر : المحرر الوجيز ٨ - ٤٨١ .

(٤) البحر المحيط ٦ - ٥٧٦ .



حَسَنًا فَهُوَ يَنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ ﴿النحل: ٧٥﴾ .

حيث واو الجماعة الضميرُ الفاعلُ في (يستون) يعود على اثنين ، هما :  
عبد مملوك ، ومن رزقناه ... ، فعاد ضميرُ الجمعِ على اثنين ، ويؤولُ ذلك  
بما يأتي :

- المراد بعبد جنس العبيد ، والمراد بمن رزقناه جنس الأحرار ، لذلك  
كان العائدُ على الجنسَيْنِ ضمير جمع .

- أو أن المراد بالأول جنسُ الفقراء ، وبالثاني جنسُ الأغنياء ، فلذلك  
كان العائدُ جمعا .

- أو باعتبار مراعاة لفظ (مَنْ) ، وهو الإفرادُ في ضميرِ الغائبِ الهاء من  
(رزقناه) ، ثم مراعاة معناها ، وهو الجمعُ فيما بعد .

ومن التأويل الذي يرجع إليه للخلاف العددي بين اسمين ما ذكر في  
قوله تعالى : ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَزَلَاقِدَمُ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُقُوا  
السُّوءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النحل: ٩٤] ، حيثُ إفرادُ (قدم) ،  
وتنكيرُها ، مع عودتها إلى مجموع ، يتمثلُ في واو الجماعةِ من (لا تتخذوا) ،  
وضميرُ المخاطبين في (أيانكم ، بينكم) ، وعودُ واو الجماعةِ في (تذوقوا)  
وضميرِ المخاطبين في (صددتم) على أصحابها ، وهما مذكوران بعدها ،  
ويؤول ذلك بما يأتي<sup>(١)</sup> :

(١) ينظر : الدر المصون ٤ - ٣٥٦ .



- جعل زللٍ قدم واحدةٍ عن طريق الحق بعد ثبوتها عليه أمرًا عظيمًا ،  
فكيف بزللٍ أقدامٍ كثيرةٍ تتمثل في الجمع المذكور ؟

- ذكر أبو حيان: «الجمعُ تارةٌ يُلحظُ فيه المجموعُ، من حيث هو مجموعُ،  
وتارةٌ يلحظُ فيه كلُّ فردٍ، فإذا لوحظ فيه المجموع كان الإسناد فيه معتبرا  
الجمعية ، وإذا لوحظ فيه كل فرد كان الإسنادُ مطابقًا للفظِ الجمعِ كثيرًا ،  
فيجمعُ ما أسند إليه، ومطابقًا لكل فرد، فيفرد، كقوله - تعالى - : ﴿وَأَعَدَّتْ  
لَهُنَّ مُتَّكًا وَعَائِتٌ﴾ [يوسف: ٣١] أفرد متكأ ، لما كان لوحظ في قوله : (لهن)  
معنى لكل واحدة ، ولو جاء مرادا به الجمعية والكثير في الوجه الثاني  
لجمع (المتكأ) ، وعلى هذا المعنى يُحمل قولُ الشاعر :

فإني وَجَدْتُ الضامرين متاعَهُمْ يَمُوتُ وَيَفْنَى فارضخي مِنْ وَعَائِيَا<sup>(١)</sup>

أي : رأيت كل ضامر ، ولذلك أفرد الضميرَ في (يموت ويفنى) ، ولما  
كان المعنى : (لا يتخذ كل واحد منكم) ؛ جاء (فتزل قدم) مراعاة لهذا  
المعنى ، ثم قال : (وتدُّوقُوا) مراعاةً للمجموع ، أو لَلْفُظِ الجمعِ على الوجهِ  
الكثير<sup>(٢)</sup> .

ويبدو ذلك في قضية التنازعِ كثيرًا ، كما يكثرُ في اللغةِ أفرادُ ما يستحقُّ  
الجمعَ حملًا على المعنى<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : شرح التسهيل ١ - ١٢٧ / البحر المحيط ٥ - ٥٣٣ / روح المعاني ١٤ - ٢٤٤ .

(٢) البحر المحيط ٥ - ٥٣٣ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١ - ١٢٧ ، ١٢٨ .





**تأويل المرجع لمخالفة الضمير العائد في الجنس :**

- قوله - تعالى - : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ [النحل: ٦٦] .

فيه (الأنعام) جمع غير عاقل ، فيعامل معاملة المفردة ، ولكن الضمير العائد عليه في الموضع السابق (هأء الغائب) ، وهو للمفرد ، فاختلفاً ، يؤول ذلك بما يأتي :

- يذكر في الأنعام وجهان :

**أولهما :** أن يكون اسماً مفرداً يقتضي معنى الجمع ، ك (نعم) في قول

ابن الحقيين ، وقيل لغيره :

فِي كُلِّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهِ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَسْتَجُونَهِ<sup>(١)</sup>

**والآخر :** أن يكون جمع تكسير ل (نعم) ، كأجبال في جبل<sup>(٢)</sup> ، يذكر

سيبويه : وأما أفعال فقد يقع للواحد ، من العرب من يقول : هو الأنعام ،

وقال الله ﷻ : ﴿ نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ [النحل: ٦٦]<sup>(٣)</sup> .

أي : إن أفعالاً قد تقع موقع الواحد مجازاً .

- يذهب جماعة - على رأسهم الكسائي - أن المقصود في هذا الموضع أنه

نُسْقِيكُمْ مما في بطون ما ذكّر ، أي : في بطونه ، فلذلك ذكّر الضمير العائد .

(١) ينظر : الكتاب ١ - ١٢٩ / الإنصاف ١ - ٦٩ / المساعد ١ - ٢٣٧ / الخزانة ١ -

٤٠٧ / البحر المحيط ٥ - ٥٠٩ . لسان العرب : مادة (نعم) .

(٢) لسان العرب ، والقاموس المحيط : مادة (نعم) .

(٣) الكتاب ٣ - ٢٣٠ .



ويؤيد لذلك بقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّمَا نَذِرُكُمْ ۗ ۝۱۱ ۗ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ ۗ ۝۱۲ ۗ ﴾ [عبس] ،  
أي : فمن شاء ذكر هذا الشيء ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَى السَّمْسَ بَارِزَةً  
قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ ۗ ﴾ [الأنعام: ٧٨] ، أي : هذا الشيء الطالع .  
ويخرج على ذلك قول الراجز :

فيها خطوطٌ من سوادٍ وبلقٌ كأنه في الجلدِ توليعُ البهقِ <sup>(١)</sup>  
أي : كأن المذكور ...

ويرى جماعةٌ أن الأنعام جمعٌ تكسير فيما لا يعقل ، فقد يعاملُ معاملةَ  
الجماعةِ فيؤنث ، وقد يعاملُ معاملةَ الجمعِ فيذكر .

**وقيل :** إن تذكير الضمير بسبب عوده على (بعض الأنعام) ، وهو  
الإناث ، لأن الذكور لا ألبان لها ، فكأن العبرة إنما هي في بعض الأنعام <sup>(٢)</sup> .

وأميل إلى هذا الرأي الأخير ، حيث نجد أن الآية تتحدثُ عن العبرة  
التي نعتبرُها في الأنعام من حيث اللبن الذي نُسقاه ، والدليل تلك الكلمات  
المذكورة فيها . وهذه العبرة يؤديها بعضُ الأنعام ، وليس كلها ، ومن ثمَّ  
كان تذكيرُ الضمير لعوده على (بعض) المفهوم من السياق والحال .

فإذا استحضرنا قوله تعالى في السورة نفسها : ﴿ وَاللَّائِمَةَ خَلَقَهَا لَكُمْ  
فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۗ ۝٥ ۗ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ ۗ ﴾ [النحل] ، حيث جاء

(١) ينظر : المحتسب ٢ - ١٥٤ / مغني اليب رقم ٩١٠ / الدر المصون ٤ - ٣٤٣ .

(٢) ينظر : الدر المصون ٤ - ٣٤٢ .



الضميرُ العائدُ على الأنعام في هذا الموضع مؤنثا ، ذلك لأنه يتضمنُ كلَّ الأنعام ، إناثها وذكرها ، لأن الموضع يعرض كل المنافع التي يفيدُها الإنسان من الأنعام ، وهي لا تكونُ إلا بكلِّ الأنعام ، لذا أنت الضميرُ العائد .

ومثلُ الانتفاعِ بكلِّ الأنعام ما جاء في سورة المؤمنين من قوله تعالى :  
﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ۖ نُسُقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ (٢١) [المؤمنون] .

### – تأويل المرجع لمخالفة الضمير العائد له في العقل :

في قوله تعالى : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ (٧٣) [النحل] .

نجد أن المعبود من دون الله عبر عنه بالاسم الموصول (ما) ، وهو لغير العاقل ، وقد عاد عليه واو الجماعة الفاعل في (يستطيعون) ، وهو للجماعة الذكور العقلاء، فكان الخلاف بينهما في العدد ، وقد وضع ذلك فيما قبل ، كما كان الخلاف بينهما في العقل وعدمه ويمكن تأويل ذلك بما يأتي :

- اعتقادهم أن جميع المعبودين - وكثير منهم أصنامٌ - تضرُّ وتنفعُ ، ولذلك قدموا لها القرابين .

- المشاكلةُ بينها وبين من يملك الرزق ويستطيعه .

ولذلك فقد عبر عن هؤلاء بالاسم الموصول (مَنْ) في قوله - تعالى -

المذكور سابقا : ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ [النحل: ١٧] .



**د - تأويل التركيب بين الخبر والاستفهام :**

قد يكون من طبيعة التركيب أن يحتمل معنى الخبر والطلب الاستفهامي ،  
ويؤيد ذلك احتمال المعنى ، وتأويله ، ففي قوله - تعالى - : ﴿ فَمَا الَّذِينَ  
فُضِّلُوا بِرَأْدِي رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾ [النحل: ٧١] ،  
يؤول التركيب أو الجملة (فهم فيه سواء) إلى :

- حذف أداة الاستفهام ، والتقدير : أفهم فيه سواء ، ومعناه النفي ،  
والتقدير : ليسوا متساوين فيه ... ، ويؤيد ذلك السياق ؛ حيث إن  
الحديث عن طرفين ، أحدهما : الذين فضلوا ، والآخر : ما ملكت أيانهم ،  
والسؤال بالتسوية التي تخرج إلى معنى النفي عنهما .  
- أنه إخبار بالتساوي ، حيث يكون المعنى : ما يطعمونه ويلبسونه  
لما ليكم إنما هو رزق الله الذي أجراه على أيديهم ، فكل من المجموعتين  
سواء .

**هـ - تأويل محذوف لمناسبة المعنى ، والمؤثر هو الخلاف الزمني :**

في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ (٩٨)  
[النحل] ، يقدر محذوف قبل الفعل (قرأ) لتلاءم أجزاء السياق ، تقديره :  
أردت قراءة ، ويعلل لذلك بأن الفعل يوجد عند القصد والإرادة<sup>(١)</sup> ،  
وقد يقدر : فإذا أخذت في قراءة القرآن فاستعد<sup>(٢)</sup> .

والذي يدعو إلى ذلك أن الاستعاذة فعل أمر للمستقبل ، وقرأ فعل

(١) ينظر الكشاف ١ - ٥٣٥ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز ٨ - ٥٠٧ .



ماض، والاستعاذة سابقة للقراءة في الإحداث لكنه عند الإرادة، أي: إرادة القراءة، تحدث الاستعاذة، ثم تليها القراءة، لذا كان التأويل بمحذوف. ومنه نلمس أن الذي يدعو إلى التأويل هو الخلاف الزمني بين عنصرين من عناصر التركيب اللفظية، مترابك أحدهما على الآخر.

### ثالثا : التأويل المعجمي :

قد يكون للفظ الواحد المذكورة في التركيب أو الجملة أكثر من معنى، وكل منها يتسق دلاليا مع سائر أجزاء التركيب أو الجملة، فيتجه إلى أحد هذه المعاني ليستخلص أو يستجمع المجموع الدلالي، وذلك عن طريق التأويل، لكننا نلاحظ مع دراستنا لمواطن التأويل في سورة (النحل) أن هذا الاتجاه أو النوع من التأويل يمكن أن ينتهي إلى قسمين :

**أولهما :** تأويل معنى اللفظة دون تغيير في الأثر الإعرابي .

**والآخر :** تأويل معنى اللفظة مع التأثير في الموقع الإعرابي .

ونضيف إليهما تأويل المعنى الوظيفي لبعض الأدوات الأسماء في السياق . وينحصر ذلك في : من ، وما .

### أ - التأويل المعجمي للفظ دون التأثير الإعرابي :

من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ

كَبِيمٌ ﴿٥٨﴾ [النحل] ، حيث يمكن أن يفهم من (ظل) أن تكون على بابها من دلالتها على الإقامة نهارا أو تكون بمعنى (صار) ، والفرق بين التركيبين دلالي ، ينحصر في دوام الحديث المفهوم من التأويل الأول ،



والتحول المفاجئ المفهوم من التأويل الثاني ، ولا يوجد تغير إعرابي ، حيث كل منهما يعمل عمل (كان) .

ومثل هذا التوجيه من التأويل يفهم من قوله تعالى : ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ نَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧] ، حيث يكون في معنى (السكر) أقوال<sup>(١)</sup> ، تنحصر في كونه من أسماء الخمر ، ومنه قول الأخطل :

بئس الصحاب وبئس الشربُ شربهم إذا جرى منهم المزاء والسَّكر<sup>(٢)</sup>

وقد يكون مصدرا سمي به الخمر ، أو اسما للخل بلغة الحبشة ، ويجعل اسما للعصير مادام حلوا حلالا ، وذلك لمآله لذلك لو أنه ترك ، وذكر أبو عبيدة أنه يكون اسما للطعم<sup>(٣)</sup> .

وأنت تلحظ أن (سكرا) بتأويله إلى أي من المعاني السابقة بحمل موقعا إعرابيا واحدا وهو أنه مفعول به .

ومثل ذلك واضح في قوله تعالى : ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٠] ، حيث معنى (أمة) يجوز أن ينصرف إلى الرجل الجامع لخصال محمودة ، كما ينصرف إلى المبالغة ، حيث وزنه (فعللة) بضم الفاء ، والختم بتاء التأنيث ، ومع التأويلين في المعنى لا يتغير الإعراب ، حيث

(١) يرجع إلى : لسان العرب ، والقاموس المحيط : مادة (سكر) ، مجاز القرآن ١ - ٣٦٣ / الكشف ١ - ٥٢٨ / البحر المحيط ٦ - ٥٥٧ / الدر المصون ٤ - ٣٤٥ .  
(٢) يرجع إلى : القرطبي ١٠ - ١٢٨ / البحر المحيط ٦ - ٥٥٧ / روح المعاني ١٤ - ١٧٦ .  
(٣) مجاز القرآن ١ - ٣٦٣ / وينظر : البحر المحيط ٦ - ٥٧ .



يكون خبر كان منصوبا .

### ب - التأويل المعجمي مع التأويل في الموقع الإعرابي .

يتضح ذلك في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾

[النحل: ٧٢] .

يمكن أن يؤول معنى (حفدة) إلى :

١ - أولاد الأولاد ، فتكون معطوفة على (بنين) منصوبة ، لأنها في مرتبة معنوية متوازية ، وذلك بقيد كونه من الأزواج .

٢ - الخدم ، جمع (خادم) ، فتكون من قبيل عطف الصفات لشيء واحد، أي : جعل لكم بنين خدما<sup>(١)</sup> .

٣ - الأعوان والأصهار ، ومن ذلك قول جميل :

فلو أن نفسي طاوعتني لأصبحت لها حفد مما يُعدُّ كثير  
ولكنها نفس على أبيّة عيوف لأصهار اللثام قذور<sup>(٢)</sup>

وحيث تكون منصوبة مفعولا به لفعل محذوف تقديره (جعل) ، الأولى مقيدة بالأزواج وما جاء منهن ، والأصهار والأعوان ليسوا منهن ، فلزم تكوين جملة جديدة بتقدير فعل آخر ، وهو (جعل) ، غير الأول ، ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة .

(١) ينظر : الدر المصون ٤ - ٣٤٧ .

(٢) ينظر : القرطبي ١٠ - ١٤٤ / الدر المصون ٤ - ٣٤٧ / روح المعاني ١٤ - ١٩٠ - وفيه : عيوني لأصهار اللثام تدور .



**ب - تأويل المعنى الوظيفي ل (مَنْ) :**

للاسْمِ (مَنْ) في اللغة معانٍ تتعدد ، وهي في السياق تكون محددة الوظيفة والمعنى ، كأن تكون موصولة أو شرطية ، وحينئذ تؤول مع سائر التركيب ، على أن يصح المجموعُ الدلالي .

من ذلك قوله - تعالى - : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنْ آرزَقًا حَسَنًا ﴾ [النحل: ٧٥] .

حيث تحمل (مَنْ) في هذا الموضع أن تؤول إلى :

- الموصولية ، ويكون التقديرُ : والذي رزقناه .. ، وتكون جملةً (رزقناه) صلةً لا محل لها من الإعراب .

- الموصوفية ، ويكون التقديرُ : وحرًّا رزقناه ، وتكون جملةً (رزقناه) في محل نصبٍ صفةً . وهذا التقديرُ يطابق عبدًا المذكورة في الآية الكريمة .

**تأويل المعنى الوظيفي ل (ما) :**

تتعدد الجهاتُ الدلالية ل (ما) في اللغة إذا كانت اسماً ، يكونُ محددَ الوظيفة والمعنى من خلال التركيبِ والسياقِ ، وفي بعض التراكيب أو السياقاتِ يمكنُ أن يحتملَ أكثر من معنى ، أو أكثر من وظيفة ، تبعاً لتأويل السياق ، وحينئذ يحتاج إلى تأويل .

من ذلك قوله تعالى : ﴿ سَبَّحْنَاهُ وَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [النحل] ،

حيث يحتمل (ما) في هذا التركيب :





- أن يكون حرفاً مصدرية، والتقديرُ : عن إشراكهم به، ويكون المصدرُ المؤولُ في محلِّ جرِّ بعن .

- أن يكون اسماً موصولاً ، والتقدير : عن الذي يشركون به غيره ، وتحتاجُ جملةُ الصلة (يشركون) - حينئذ - إلى عائد ، فيقدرُ في شبه الجملة المقدرة : به ، ويكون الاسمُ الموصول في محلِّ جرِّ بعن .

وجملة (يشركون) في التأويلين صلةٌ لا محلَّ لها من الإعراب . ولكنها اختلفت بين صلةِ الحرف ، وصلةِ الاسم .

#### رابعا : التأويل الوظيفي للحرف :

الحروف تتعدّد وظائفها في الجملة أو التركيب تعددًا يؤثر - بالضرورة - في الجانبِ الدلالي ، وقد يؤثر في التوجيه الإعرابي ، أو الموقع الإعرابي ، أو كيفية احتساب ما يقع بعد الحرف من كونه اسماً ظاهراً، أو مصدرًا مؤولاً، أو فعلاً صريحاً ، أو غير ذلك .

وندرس التأويل الوظيفي للحرف في سورة النحل من خلال ثلاثة أحرف ، هي : اللام ، أن ، من ، ورأيت أن يدرس كلُّ حرفٍ في مواضعه التأويلية على حدة، حتى تظهر صورُ التأويل الوظيفي به في مواضع مختلفة .

#### أ - تأويل وظيفة اللام :

- في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْكُمْ مَّن يُرَدُّ إِلَىٰ أُولِيَ الْأَعْمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا ﴾ [النحل: ٧٠] ، تؤول اللام إلى :

١ - أن تكون للتعليل ، فتكون (كي) مصدرية لا غير وناصبةً للفعل



(يعلم) ، والمصدرُ المؤولُ في محل جر بلامِ التعليل . ويكون ما قبلها سببا في ما بعدها .

٢ - أن تكون للصيرورة ، والمأل والعاقبة ، ويكون إعرابُ التركيب كما سبقه ، لكن المعنى يختلفُ عن سابقه ، حيث يكون ما قبلها حادثاً لا ليكون سبباً في ما بعدها ، وإنما ما بعدها كان عاقبةً لما قبلها .

ونلمسُ هذين المعنيين مجتمعين في مواضع ثلاثةٍ أخرى، لكننا نتحسّسُ في كلٍّ منها معنى آخر ، قد يؤثرُ في التوجيه الإعرابي .

ففي قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا اسْطِيرُ الْأَوْلِينَ

لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [النحل] .

نجد أن معنى اللامِ في تركيبها يمكن أن يؤول إلى أنها لامُ التعليل ، سواءً أ جعلته تعليلًا مجازيا من غير أن يكون غرضاً ، أم جعلته حقيقياً ، كما يمكن أن يؤول إلى معنى العاقبة والمأل ، أي : كان عاقبتهم أنهم حملوا أوزاراً كثيرة ، وتكون اللامُ في التأويلين جازةً للمصدرِ المؤولِ المنسبك من (أن) المضمرة والفعلِ المنصوبِ بعدها - على رأي جمهور النحاة - ، وتكون شبه الجملة متعلقةً بها قبلها .

وقد يؤول معنى اللامِ في هذا الموضع إلى الأمر ، ويكون بمعنى الحتم والقطع ، وتكون جازمةً للفعل الذي يليها ، وعلامةُ جزمه حذفُ النونِ ، وتكون استثنائيةً .

والمعاني الثلاثة السابقة تجتمعُ للامِ في قوله - تعالى - :



﴿ ثُمَّ إِذَا كُفِّرَتْ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاءَيْنَاهُمْ ﴾ [النحل]، ففي اللام معنى التعليل أو الصيرورة فيكون الفعل منصوباً، وتكون متعلقة بما قبلها، وفيها معنى الأمر، وإليه نحا الزمخشري فيكون ما بعدها مجزوماً، وتكون استئنافية<sup>(١)</sup>.

أما قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ﴾ [النحل: ١١٦].

ففيه (اللام) في (لتفتروا) تكون لمعنى التعليل الصريح، أو لمعنى الصيرورة والعاقبة، وتكون مع ما بعدها من مصدر مؤول متعلقة بما قبلها. وقد جعلها مع المصدر المؤول الذي يليها بدلاً من (لما تصف)، باحتساب (ما) مصدرية، فتخرج من معنى التعليل أو الصيرورة إلى معنى النسبة.

### ب - تأويل وظيفه (أن) في التركيب الواحد :

- قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل: ٣٦]، نجد فيه أن (أن) يمكن أن تؤول إلى :  
١ - التفسيرية : لأنها المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه، وهو البعث، وقد تأخر عنها جملة، ولم تقترن بحرف جار<sup>(٢)</sup>، وحينئذ لا محل لها من الإعراب.

(١) ينظر: الكشاف ١- ٥٢٧/ الدر المصون ٤- ٣٣٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٢- ١٥٢، ١٦٢، ١٦٣/ المقتضب ١- ٤٩/ ٢- ٣٦١.



٢ - المصدرية : ويكون التقديرُ : بعثناه بعبادة الله ... ويكون المصدرُ المؤول في محل نصبٍ بنزع الخافض ، أو في محل جر باعتبارِ حرف الجر .

ومثل ذلك في تحسس المعنيين لـ (أن) قوله - تعالى - : ﴿ وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾ [النحل:٦٨] ، ويكون التقديرُ على التفسيرية : أي : اتخذي ... ، أما التقديرُ على المصدرية فإنه يكون : باتخاذ بيوتا ...

- ومثله قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [النحل:١٢٣] . والتقدير : أي : اتبع ، أو : باتباع .

أما قوله - تعالى - : ﴿ يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ ﴾ [النحل:٢] ، ففيه يمكن أن تؤول (أن) - وظيفة ودلالة - إلى ثلاثة تأويلات : أولها وثانيها . الوجهان السابقان من التفسيرية ، والمصدرية .

وهي مفسرة لأنها مسبوقَةٌ بالإنزالِ بالروح ، وهي الوحي ، والوحي فيه معنى القول دون حروفه ، فلا محل لها - حيثئذٍ - من الإعراب .

وهي مصدريةٌ ، وقد وصلت بالفعلِ الأمرى ، كما هو في : كتبت إليه أَنْ افْعَلْ ، وأمرته أن قُمْ ، والدليلُ على مصدريتها جوازُ دخولِ الباءِ عليها كالقول : أو عزتُ إليه بأن افْعَلْ<sup>(١)</sup> .

أما الثالث لتأويل (أن) في هذا الموضوع : أن تكونَ مخففةً من الثقيلة ،

(١) الكتاب ٣- ١٦٢ / مغني اللبيب ١- ٣٦ (أن المخففة) .



واسمها ضميرُ الشأن محذوف ، ويكونُ التقديرُ : ينزلُ الملائكةَ .. أن الشأنَ أنذروا أنه ... (١) .

وتكون في التأويلين الأخيرين إما في محل جر على البدلية من الروح ، لأن التوحيدَ روحٌ تحيي به النفوس (٢) ، وإما في محل نصبٍ بنزع الخافض ، وإما في محل جر باعتبار حرفِ الجرِ مُسْقَطًا .

### ج - تأويل وظيفة (من) في التركيب الواحد :

في قوله - تعالى : ﴿ يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ ﴾ [النحل: ٢] ، يؤول معنى (من) الجار إلى بيان الجنس ، أو التبويض ، وكلاهما صالح لأداء المعنى في السياق ، وهو في الأمرين حرفٌ أصلي .

لكن قوله - تعالى - : ﴿ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [النحل: ٢٥] .

نجد فيه أن حرف الجر (من) يؤول بين الزيادة والأصل (٣) ، فمن جعله حرفاً أصلياً في التركيب جعل معناه التبويض ، ويكون التقديرُ : ليحملوا أوزارهم وبعض أوزار الذين.... ويقدر بعضهم مفعولاً محذوفاً، ويكون التقديرُ : .... وأوزاراً من أوزار الذين ...

ولكن الواحدي يردُّ هذا المعنى ، حيث يستلزم تخفيف الأوزار عن الأتباع ، وهو غيرُ جائز ، ويجعلها للجنس ، ويكون التقديرُ : ليحملوا أوزارهم ، وجنس أوزار أتباعهم (٤) .

(٢) ينظر : الدر المصون ٤ - ٣١٢ .

(٤) ينظر : الدر المصون ٤ - ٣٢١ .

(١) ينظر : الدر المصون ٤ - ٣١٢ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٦ - ٥٢٠ .



ومن المفسرين واللغويين - وعلى رأسهم الأخفش - من يجعل (من) هنا مزيدة ، فيكون كقوله : كان عليه وزرُّها ووزرُ مَنْ عمل بها ، ويكون التقديرُ : ليحملوا أوزارهم وأوزارَ الذين .. على معنى : ومثل أوزار .. ، فلا ينقصُ من أوزارهم شيء .

#### خامسا : التأويل والسياق :

لابدَّ من التنبيه إلى أن التأويل إنما ينبعُ من صحة السياق لفظيا ، ومعنويا، فهو يعتمدُ عليه، ويرتبطُ به ارتباطاً يحتلُّ به مساحةٌ من التركيبِ، أو أكثر .

وكلُّ تأويلٍ يجبُ أن يحتمله السياق ، ويخرِّج على أسسٍ معنويةٍ أو دلاليةٍ محكمةٍ ، إلى جانبِ مراعاةِ قوانينِ البنيةِ بشقيها : قوانينِ النحو (بنية الجملة) .

وفي هذا القسم من البحث يتبين لنا كيف يرتبطُ التأويلُ بالسياق ارتباطاً كلياً جلياً، كما أنه يستغرقُ من أجزاءِ التركيبِ مساحةً كليةً ، وذلك من خلالِ المواضع الآتية من سورة (النحل) وما يرتبطُ بها من أفكارٍ .

#### أ - تأويل الموقع الإعرابي تبعا للمعنى الكلي :

في قوله - تعالى - : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ فَسَلُوا أَهْلَ الدِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْمُونَ ﴾ (٤٣) بِالْبَيْنَتِ وَالزُّبُرِ ﴿ [النحل] .

يبني التوجيه الإعرابي لموقع شبه الجملة (بالينات) على العلاقة المعنوية الصحيحة بينها وبين ما سبقها ، إذ يمكنُ أن يؤوَل المعنى - وبالتالي يؤوَل موقع شبه الجملة - بحسب ما يأتي :



- أرسلنا رجالاً مصاحبين أو مُلتبسين بالبينات والزبر... فتكون شبه الجملة (بالبينات) في محل نصب، نعت لرجال<sup>(١)</sup>.

- قد يكون المعنى: أرسلنا بالبينات، فتكون شبه الجملة متعلقة بالإرسال. سواء أُدخلت شبه الجملة في الاستثناء، أم قُدرت قبله، ذكره جماعة، وعلى رأسهم الزمخشري<sup>(٢)</sup>، والحويني وابن عطية<sup>(٣)</sup>.

- يصح المعنى على تقدير: نوحى بالبينات والزبر، فتكون شبه الجملة متعلقة بالوحي. ذكره الزمخشري وأبو البقاء<sup>(٤)</sup>.

- وقد يكون المعنى: إن كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر، فتكون شبه الجملة متعلقة بعدم العلم.

- ومنهم من يجعل شبه الجملة جواباً لسؤالٍ مقدر، تقديره: بم أرسلوا؟ بالبينات..<sup>(٥)</sup>.

ومنه يظهر لنا أن موقع شبه الجملة (بالبينات) يُؤوّل طبقاً لتأويل العلاقة المعنوية بما سبقها، بشرط صحة التأويل المعنوي، وهذه العلاقة مستوحاة من المجموع الدلالي للتركيب كلاً، المرتبطة عناصره اللفظية جميعها، وإن كانت موزعة على آيتين كريمتين.

- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [النحل: ٤٥]،

(١) ينظر: الكشاف ١ - ٥٢٥ . (٢) السابق .

(٣) المحرر الوجيز ٨ - ٤٢٤ .

(٤) ينظر: الكشاف ١ - ٥٢٥ / التبيان في إعراب القرآن ١ - ٧٩٦ .

(٥) ينظر: الدر المصون ٤ - ٣٢٨ .



- حيث يقدرُ المعنى الذي ينبى عليه الموقعُ الإعرابي لـ (السيئات)؛ كما يأتي:
- أن يكونَ التقديرُ : مكروا المكراِتِ السيئات ... فتكون (السيئات) نعتًا لمصدرٍ محذوف ، أي : تكون نائبا عن المفعولِ المطلقِ منصوبا .
- أو يكون : أفأمنَ الذين فعلوا السيئات ، على تضمين (مكروا) معنى (فعلوا) أو (عملوا) ، فتكونُ (السيئات) مفعولا به منصوبا .
- وقد يكون المعنى : أفأمنوا السيئات ، فتكون مفعولا به لأمن .

### ب - تأويل معلقٍ شبه الجملة تبعاً لتأويلِ السياق :

قد يؤوّلُ ما يتعلّقُ به شبه الجملة في التركيبِ تبعاً لصحةِ تأويلِ السياق الذي يتطلّبُ صحةَ المعنى ، ففي قوله - تعالى - : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا ﴾ [النحل: ٧٣] ؛ نجد أن شبه الجملة (من السموات) يمكنُ أن تتعلّقَ بثلاثة أجزاءٍ من التركيبِ تبعاً لتأويلِ السياق ، كما يأتي :

- يكون المعنى : يملكُ لهم رزقاً من السمواتِ ، فالرزقُ من السموات ، فلذلك تكونُ في محل نصب ، نعت لرزق .
- وقد يكون السياقُ : ما لا يملك من السموات والأرض رزقاً شيئاً ، ويكون (شيئاً) منصوباً على البدلية من (رزقاً) ، أو منصوباً على المصدرية ؛ وتكون بمعنى (ملكاً) ، وشبهُ الجملة (من السموات) على هذا النحو من السياق تكونُ متعلقةً بالملك .

- ومثل ذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ (٢٧)





[النحل] ، حيثُ يجوز أن يتعلّق (اليوم) بـ (الخزي) ، لأنه مصدرٌ ، ويكونُ السياق : إن خزي الكافرين في هذا اليوم .

كما يجوز أن تتعلّق بما استقر في شبه الجملة (على الكافرين) ، ويكون التقديرُ : الخزي والسوء على الكافرين في هذا اليوم .

ونلمسُ ذلك في قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ ﴾ [النحل: ١٤] ، حيث تتعلّق شبه الجملة (فيه) بالرؤية ، أو : بـ (مواخر) ، ويكون التقديرُ : ترى فيه ، أو : تمخر فيه .

### ج - تأويل الموقع الإعرابي تبعاً لتأويل السياق بين معنى لفظة أو حذف أخرى :

- في قوله تعالى : ﴿ فَأَلْقُوا السَّلْمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ ﴾ [النحل: ٢٨] ، نجدُ أن الجملة الفعلية المحولة المنفية (ما كنا نعمل من سوء) يؤوّل موقعها الإعرابي تبعاً لتأويل السياق على وجهين :

**أولهما :** أن يكونَ (السلم) بمعنى القولِ الملقى ، كما هو مذكورُ في قوله - تعالى - في السورة نفسها : ﴿ فَأَلْقُوا السَّلْمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ ﴾ [النحل: ٢٨] ، نجدُ أن الجملة الفعلية المحولة المنفية (ما كنا نعمل من سوء) يؤوّل موقعها الإعرابي تبعاً لتأويل السياق على وجهين :

**أولهما :** أن يكونَ (السلم) بمعنى القولِ الملقى ، كما هو مذكور في قوله - تعالى - في السورة نفسها : ﴿ فَأَلْقُوا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ [النحل] ، وحينئذٍ تكونُ جملةُ (ما كنا نعمل من سوء) مفسرةً للسلم ، لا محلّ لها من الإعراب .



**- والآخر:** أن يقدر الكلام: فألقوا إليهم السلم قائلين ما كنا نعمل .. ،  
- وحينئذ - تكون في محل نصب ، مقول القول ، ويكون القول المقدر منصوباً على الحالية .

#### د - تأويل صاحب الحال لتأويل السياق :

يبدو ذلك في قوله - تعالى - : ﴿ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [النحل: ٢٥] ، حيث شبه الجملة (بغير علم) في محل نصب ، حال ، ويمكن أن يؤول صاحبها على وجهين تبعاً لتأويل السياق ، وذلك على النحو الآتي :

- أن يكون التقدير : الذين يضلون مَنْ لا يعلم أنه ضلال<sup>(١)</sup> ، وبذلك فإن صاحب الحال يكون ضمير الغائبين المفعول به (هم) .

- أو يكون التقدير : الذين لا يعلمون يضلونهم ، فيكون صاحب الحال واو الجماعة الفاعل في (يضلون) ، ويرجح هذا بأنه المحدث عنه .

#### هـ - تأويل السياق للخلاف في الموقع الإعرابي :

ذكر الإنزال المسند إلى الله تعالى في موضعين من سورة النحل في صورة سؤال ، وكان الجواب بالقول ، لكن اختلف في إعراب مقول القول ، وهو الجواب ، بين الموضعين .

وذلك في قوله - تعالى - : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ [النحل: ٣٠] .

(١) ينظر : الكشاف ١ - ٥٢٢ .



وقوله - تعالى - : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَّاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (٢٤)

[النحل].

فلم نصب (خيرا) ، ورفع (أساطير) ، وكلاهما مترتب على ما أنزل الله - تعالى - ، وكلاهما بعد القول ؟ يؤول ذلك إلى إرادة الفصل بين جواب المقرّ وجواب الجاحد<sup>(١)</sup> ، فالمتقون لم يتلعموا في جوابهم لإقرارهم وإيمانهم ، فأجروا الجواب على السؤال ، فنصبوا المنزل مفعولاً به ، ويتلاءم ذلك مع قوله - تعالى - : (خيرا) . أما الجاحدون فقد تلعموا ، لعدم إيمانهم . وعدم إقرارهم ، فعدلوا بالجواب عن صورة السؤال ، فقالوا : هو أساطير ، ويكونون قد عدلوا عن الإنزال<sup>(٢)</sup> .

#### و- التأويل في مرجع الضمير :

قد يذكر ضميرٌ ويتحمل السياق عودَه على أكثر من مرجع ، فيتأول المعنى طبقاً لتأويل مرجع الضمير ، كما نلمسه في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (١) [النحل] ، حيث يؤول مرجع ضمير الغائبة في (منها) إلى :

- أن يعود على (السبيل) ، والسبيل تؤنث ، قال تعالى : ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ﴾ [يوسف: ١٠٨] .

- يحتمل السياق أن يعود على الخلائق ، ويؤيد ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ

(١) ينظر : الكشاف ١ - ٥٢٣ / الدر المصون ٤ - ٤٢٣ - ٣٢٤ .

(٢) ينظر : الكشاف ١ - ٥٢٣ .



شَاءَ لَهْدِنكُمْ ﴿ [النحل: ٩] ، وهو مقابل للجور ، كما يؤيده قراءة عيسى وما في مصحف عبد الله (ومنكم جائر) ، وقرأ على : (فمنكم جائر) <sup>(١)</sup> .

والفكرة نفسها نتحسسها في قوله تعالى : ﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ [النحل: ١] ، حيث يحتمل السياق أن يعود ضمير الغائب (الهاء) في (تستعجلوه) عن طريق التأويل على (أمر) ، لأنه هو المحدث عنه ، أو على الله - تعالى - ، لأنه هو المستعجل ، حيث هو - سبحانه وتعالى - صاحب الأمر .

#### سادسا : التأويل والقراءات :

تأويل الموقع الإعرابي للتوفيق بين المعنى والعلامة الإعرابية والخلاف في بنية الكلمة بسبب تعدد القراءات :

الخلاف في البنية من خلال التغير في الحركات التي تربط أصواتها يفرض أن تتغير في وظيفتها النحوية لتلائم مع السياق أو مع أجزاء التركيب ، والمؤثر هو تغير بنية الكلمة .

ولننظر في قوله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ ﴾ [النحل: ١١٦] حيث قرئ (الكذب) بعدة روايات تؤثر في نوع بنيتها ، وفي توجهها الإعرابي ، وذلك على النحو الآتي <sup>(٢)</sup> :

- (الكذب) : بفتح فكسر فنصب بالفتحة ، وهي قراءة الجمهور ،

(١) ينظر : الدر المصون ٤ - ٣١٥ .

(٢) ينظر : الكشاف ١ - ٥٣٧ / البحر المحيط ٦ - ٦٠٦ / الدر المصون ٤ - ٣٦٤ ، ٣٦٥ .



ويكون معناها : الكلام المكذوب ، فتعرف مفعولاً به لتصف ، ويكون مقول القول : هذا حلال ... ، وهذا على أن (ما مصدرية) ، أو يعربُ (الكذب) بدلاً من العائد المحذوف على (ما) إذا جعلناها موصولة .

وقرأ الحسنُ وابنُ يعمر وطلحةُ بالجر ، فتؤولُ إلى أنه بدلٌ من الاسمِ الموصولِ المجرورِ (ما) ، والتقدير : ولا تقولوا لوصف ألسنتكم الكذب ، وكأنه : ولا تقولوا للكذب .

- الكُذْبُ : بضم فضم فرقع بالضمة ، وهي قراءة ابنِ عبلةٍ ومعاذ ، جمع كذوبٍ ، وهي تؤولُ إلى أنه صفةٌ للألسنة .

- وقرأ مسلمةُ بنُ محاربٍ بالنصب ، وتؤولُ إلى أن يكونَ منصوباً على الذم ، أو على المفعولية لتصف ، أو : للقول ، أو يكونَ منصوباً على المصدرية ، على أن يؤولَ إلى أنه جمع كذاب ، نحو : كِتَابٌ وكتب .

وقد كان التعددُ في بنية الكلمة المؤثرة والداعية إلى تأويلاتٍ عديدةٍ في جهاتٍ مختلفةٍ سببه القراءات ، وهي متواترة .





### خاتمة البحث

لم يكن عمل النحاة باستخدام التأويل صرفاً للكلام عن ظاهره ؛ بقدر ما هو توفيق بين الظاهر المنطوق وما يمكن أن يخفى من معانٍ مقصودة ، فيبدو ما هو ظاهرٌ لنا من تركيبٍ مختلفةٍ أجزاءه في جانبٍ ما من جوانبِ قوانينِ التركيبِ المطردة ، فيلجأ إلى التأويل لتفسير هذه المخالفة البادية . والنحاة لم يلجأوا إلى التأويل في كل الكلام ، بل في تلك التراكيب المحددة التي توارثناها فكان فيها هذه المخالفة .

كما أنهم قد يلجأون إلى التأويل في غير وجود مخالفة بين أجزاء التركيب الظاهرة ؛ وإنما قد يُستخدم في بيان الكلمات التي يكون لها أكثر من وجه في التركيب ، وكلُّ منها صحيح في ظاهر التركيب ؛ ولكنه يخفى في مجموع دلالة التركيب ، فيوفق بين كل وجه من الأوجه الدلالية للفظة ؛ وما يمكن أن ينتج من مجموع دلالي للتركيب بالاتساق بين هذا الوجه الدلالي وأجزاء التركيب الأخرى . وهذا يعدُّ تأويلاً ؛ لأنه رجوعٌ إلى أصلٍ معنوي مع تدبُّرٍ وتقديرٍ وتحرُّرٍ وجمعٍ وإصلاحٍ وبيانٍ وتفسيرٍ ، فيتضح المجموع الدلالي للتركيب المفوظ به .

لذلك فإن النحاة لم يقصروا التأويل على ما « إذا اصطدم نصُّ بقاعدة نحوية»<sup>(١)</sup> ، فيعمدون إلى تأويل النص بما يتفق ومذهبهم النحوي أو

(١) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ١٤ .



اللغوي ؛ وإنما يتجاوز ذلك إلى جوانب أخرى من التركيب أو الكلام ،  
تخرج عن ظاهرة المخالفة أو الاصطدام .

لأبد من التنبية إلى أن التأويل إنما يهدف إلى صحة السياق ، سواءً أكانت  
الصحة اللفظية أم المعنوية ، وكل منهما إنما ينبع من السياق ، ويعتمد عليه ،  
ويرتبط به ارتباطاً يحتل به مساحة من عناصر التركيب ، جزئية أم كلية ،  
ولا نغفل عن تضمن كل عنصر من عناصر التركيب جهتي اللفظ والمعنى ،  
إلى جانب الاتساق اللفظي مع كل عناصر التركيب .

فالتأويل اللفظي يبنى على صحة التأويل المعنوي ، حيث إنه يجوز  
حدوثه انطلاقاً من صحة العلاقة المعنوية بين موضع التأويل وما يرتبط به  
من أجزاء التركيب .

والفكرة نفسها تراعي عند التأويل الدلالي أو المعنوي .

ذلك لأن التأويل إنما يكون في لفظة أو أكثر بالنظر إلى أخرى متسقة مع  
كل التركيب ، أو أكثر ؛ لذلك فإن ارتباط التأويل بالسياق أو التركيب  
يكون على درجات تختلف باختلاف مدى مساحة المؤول بأجزاء التركيب ،  
وكذلك جهة التأويل .

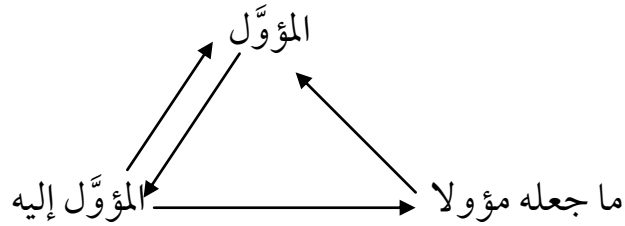
ولأبد أن نؤوه إلى أن كل تأويل له طرفان أساسان في التركيب الملفوظ  
به ، أو المنطوق ، والعلاقة البادية بينهما في هذا التركيب هي السبب في  
اللجوء إلى التأويل ، وهما : المؤول ، وما جعله مؤولاً ، فالمؤول موضع  
التأويل في التركيب ، وما جعله مؤولاً هو الذي دفع إلى ضرورة التأويل ،





أو جوازه ، وكلُّ منهما قد يكون لفظيا ، وقد يكون معنويًا ، وقد يكون الاثنان معًا أحد الجانبين .

ولابدَّ أن نفهم أن هناك علاقةً بين الطرفين ، وهي التي يجب أن تتسق ، أو يجوزُ أن تقترح ، وهي العلاقة التي تدعو إلى تأويل علاقةٍ أخرى واسطةٍ بينهما ، تكون خطأً رابطًا رابطًا جديدًا مقبولًا ومتسقًا مع قوانين التركيب وصحة المعنى ، سواءً أكان ذلك من خلال الوجوب أو الجواز ، وينتج عن تلك العلاقة الجديدة طرفٌ ثالثٌ رابط ، هو المؤوَّل إليه ، وهذا الطرف الجديد يمكن أن يرتبط . بما صدرَ عنه ، أو منه ، وهو المؤوَّل ، ارتباطًا صحيحًا لفظيًا ومعنويًا . كما يمكنه أن يرتبط بما صدرَ عنه ، أو منه ، إلى تأويله ، ارتباطًا صحيحًا لفظيًا ومعنويًا ، فالطرف الثالث ، وهو ما أوَّل به ، أو المؤوَّل إليه ، يكون صادرًا من المؤوِّل وراجعًا إليه ، ويكون راجعًا إلى ما دَفَع إلى التأويل .



فأي تأويل مقترح أو حادثٍ يجب أن يحتمله السياق ، أو التركيب ، ويُخَرَّجُ على أسسٍ دلاليةٍ أو معنويةٍ محكمةٍ ، متسقةٍ مع قوانين البنية بشقيها : بنية الكلمة ، وبنية الجملة .

فإن لم يكن ذلك الاتساق المتكامل فإن ما ينطق أو يلفظ به يكون ضرورةً ، أو شذوذًا .



ومن هذه الدراسة نلمس أنه يمكن أن نقسم التأويل إلى قسمين ، من حيث ضرورته في التركيب ، وهما :

**- تأويلٌ لازمٌ (واجبٌ حدوثه) :** فيما إذا كان هناك مخالفةً واضحةً في

قوانين التركيب - لفظية أو معنوية - ومن أمثلته :

- عودُ ضميرِ العاقلين على غيرِ العقلاء .

- الخلافُ العددي بين الضميرِ العائدِ وما عاد عليه .

- الخلافُ بين زمني الفعلين المتراتبين .

- الخلافُ بين التركيبين المتراتبين من حيثُ دلالةُ كل منهما بينَ

الوجوبِ والإثبات ، أو الخبرِ والاستفهامِ الذي يخرجُ إلى غرضٍ بلاغي مقترحٍ ملائمٍ للسياق ...

- الخلافُ العددي بين لفظين مترابطين في التركيب ، كأن يكونا مبتدأً

وخبرًا ، وما يشاكلهما في الجملة .

- تأويل المعنى للخلاف في الموقع الإعرابي لكلمة في تركيبين متشابهين

لفظًا ومعنى .

- التأويل الناتج عن خلاف في القراءات .

**تأويلٌ غيرٌ لازم :** يكونُ قائمًا على صحة تعدد الجهات اللفظية أو

المعنوية للفظ الواحد أو أكثر في التركيب ، مع مراعاة صحة المجموع

الدلالي أو السياق . ومن أمثلته :



- التأويل المعجمي للكلمة ، سواءً أكان ذلك مؤثراً في الموقع الإعرابي ، أم لم يكن مؤثراً .
- التأويل في معنى الحرف ، أو دلاليته أو كونه أصيلاً أم زائداً ، مع التأثير في أعماله ، أو إهماله .
- تأويل الموقع الإعرابي لمناسبة العلامة والمعنى والموقعية المقترحة . أو تأويل المعنى مع الجوانب الملازمة السابقة .
- تأويل المرتبط به ذوات موقع إعرابي لصحة تعدده ، مع صحة المعنى في كل تأويل .
- طبيعة مدلول الكلمة ، حيثُ صحة إطلاقها على أسماء كثيرة ، أو احتواء مدلولاتها كل الأسماء .
- تأويل ما تتعلق به شبه الجملة ، أو ما تربط به معنويًا ، فيتأثر موقعها .
- صحة تعدد الموقع الإعرابي والسياق .
- التأويل في معاني الأدوات ذات الوظائف النحوية لتعددتها مع صحة السياق مع كل معنى .

### قوانين التأويل :

- لو أردنا أن نوجدَ قوانينَ للتأويلِ فإننا نَسْنُها من خلالِ مواضعِ التأويلِ التي وردتْ في هذا البحثِ ، وما قد يُلتقطُ من أقوالِ بعضِ النحاة . ونقترحُ من القوانينِ :



- الاتساق اللفظي والمعنوي بين المُوَوَّل وما أُوِّلَ إليه ، وما جعله مُوَوَّلًا ، إذ العلاقة الثلاثية هذه يجب أن يحافظ عليها ، وأن تكون مقبولةً ، سواء أكانت هذه العلاقة بين جزءٍ وجزءٍ ، أو بين جزءٍ وعدة أجزاءٍ في التركيب .

- توافق القوانين البنيوية للكلمة وما يمكن أن تؤوَّل إليه من بنى على غير ملفوظها مع مراتب الجواز لدى اللغويين ، كوقوع المصدرِ حالًا ، أو خبرًا ... بتأويله إلى مشتق ..

- لا يصحُّ التأويلُ إلا بعد اكتمالِ التركيبِ المقصودِ به المعنى الإجمالي المراد من دفعةٍ لفظية ، يذكرُ ابنُ يعيش : « لا يصحُّ تأويلُ الكلامِ إلا بعدَ تمامه »<sup>(١)</sup> ، لذلك فإنه لا يجوزُ العطفُ على الموضعِ قبلَ تمامِ الكلامِ ؛ لأنه حملٌ على التأويلِ .

- توافق القوانين التركيبية مع ما يمكن أن يؤوَّل إليه التركيبُ ، أو جزءٌ من التركيبِ ، من موقعيةٍ ، وعلامةٍ إعرابيةٍ ، ومرتبةٍ ، وذكرٍ وحذفٍ ... إلخ .

- عدم الخروج بالمعنى بعد إجراء عملية التأويل إلى غير ما قصد إليه السياق العام . فلا بد أن يكون التأويل مرتبطًا بالسياق . لذلك فإنه يمكن أن يؤوَّل الاستفهامُ إلى النفي أو التقرير أو غير ذلك . كما يؤوَّل الإضرابُ إلى الإبطال أو الانتقال ...

- عدم التناقض المعنوي أو التركيبي في مجموع الكلام قبل التأويل وبعده .

(١) شرح المفصل ٨-٨٦ .



- ما ذكره ابنُ جنى في قوله : « للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ، ما لم يلو بنص ، أو ينتهك حُرمةَ شرع ..... »<sup>(١)</sup> .

(١) الخصائص : باب (في الاحتجاج بقبول المخالف) ١ - ١٩٦ .





## من المراجع والمصادر

- أساس البلاغة .
- لجار الله محمود بن عمر الزمخشري - دار الفكر ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- أصول التفكير النحوي .
- د . علي أبو المكارم - دار الثقافة - بيروت ١٩٧٣ م .
- أصول النحو العربي .
- د . محمد خير الحلواني ، ١٩٧٨ م .
- أصول النحو العربي .
- د . محمد عيد ، عالم الكتب - ١٩٧٣ م .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن  
لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري - دار الفكر .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال  
الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأبياري ت ٥٧٧ -  
تحقيق محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - مصر - ط ٣ - ١٣٧٤ هـ -  
١٩٥٥ م .
- البحر المحيط .
- لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي -



- مطبعة السعادة ١٣٢٨ هـ - القاهرة .
- البيان في غريب إعراب القرآن .
- لأبي البركات بن الأنباري - تحقيق د . طه عبد الحميد طه - الهيئة  
المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- التبيان في إعراب القرآن .
- لأبي البقاء العكبري . تحقيق علي البجاوي . القاهرة ١٩٧٦ م .
- تهذيب اللغة .
- لابن منصور محمد بن أحمد الأزهري ت ٣٧٠ - تحقيق عبد السلام  
هارون - الدار القومية ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- الجامع لأحكام القرآن .
- لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - دار الكتب ١٩٤٣ م -  
١٩٥٠ م .
- الجنى الداني في حروف المعاني .
- للحسن بن قاسم المرادي - تحقيق د . فخر الدين قباوة وآخر - دار  
الآفاق الجديدة - بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- خزانة الأدب ولب لسان العرب .
- لعبد القادر بن عمر البغدادي . تحقيق عبد السلام هارون . القاهرة  
١٩٥٢ م - ١٩٥٦ م .





- الخصائص .

لأبي الفتح عثمان بن جنى ت ٣٩٢ - تحقيق محمد علي النجار - دار  
الكتب ١٣٧١هـ - ١٣٧٦هـ .

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون .

السمين الحلبي (الإمام شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد  
بن إبراهيم) ، ٦ أجزاء ، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض وآخرين ، دار  
الكتب العلمية ، بيروت ، ط (١) ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني .

لشهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي - دار الفكر - بيروت  
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان ، وشرح  
الشواهد للعيني .

علي بن محمد الأشموني ، ٤ أجزاء - عيسى البابي الحلبي - القاهرة .

- شرح التسهيل .

ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن الطائي الجياني الأندلسي-)  
تحقيق د . عبد الرحمن السيد وآخر . هجر للطباعة والنشر - مصر .  
٤ أجزاء في مجلدين ، ط (١) ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

- شرح التصريح على التوضيح لألفية ابن مالك لابن هشام .



- الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري - مطبعة محمد أفندي مصطفى  
القاهرة .
- شرح المفصل .
- ابن يعيش (موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش) ١٠ أجزاء في  
مجلدين . عالم الكتب - بيروت ، مكتبة المتنبي - القاهرة .
- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم .
- د . محمد عبد القادر هنادي - مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة  
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- القاموس المحيط .
- لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي . المطبعة  
الحسينية المصرية . ط ٢ - ١٣٤٤هـ .
- الكتاب .
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) . تحقيق : عبد السلام هارون  
- ٥ أجزاء - دار الجيل - بيروت - ط (١) .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل .
- للإمام أبي القاسم جار الله الزمخشري ت ٥٣٨ - بولاق ١٢٨١هـ .
- لسان العرب .
- لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور - دار صادر - بيروت .



- مجاز القرآن .

لأبي عبد الله معمر بن المثنى التيمي - ت ٢١٠ - تحقيق د . محمد فؤاد  
سزكين الخانجي - القاهرة ١٩٥٤م - ١٩٦٢م .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات .

لابن جنى - تحقيق علي النجدي وآخرين - المجلس الأعلى للشئون  
الإسلامية ١٣٨٦هـ .

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز .

للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي - ت ٥٤٦ -  
تحقيق المجلس العلمي بفاس ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

- المساعد على تسهيل الفوائد .

ابن عقيل (بهاء الدين بن عقيل) . تحقيق د . محمد كامل بركات -  
٤ أجزاء جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

- مشكل إعراب القرآن .

لمكي بن أبي طالب - تحقيق ياسين محمد السواس .

- مغني اللبيب عن كتب الأعراب .

ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد عبد الله بن  
هشام الأنصاري المصري) ت ٧٦١ تحقيق : محمد محيي الدين . جزءان -  
المكتبة العصرية - بيروت ١٩٩٢م .



- المفصل في علم العربية .

لجار الله محمود بن عمر الزمخشري ت ٥٣٨ - حجازي - القاهرة .

- المقتضب .

لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، ت ٢٨٥ - تحقيق عبد الخالق عزيمة

- دار التحرير - القاهرة ١٣٨٥هـ - ١٣٨٨هـ .

- المقرب .

ابن عصفور (علي بن مؤمن) تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وآخر .

بغداد ١٩٧١م - ١٩٧٢م .

